المقدمة

تعتبر المحاسبة هي النشاط الخدمي ، وأن المنتج النهائي لهذا النشاط عبارة عن مجموعة من التقارير المالية التي تعدها الإدارة لصالح أطراف متعددة داخل المنشاه وخارجها ، وأن أهداف المحاسبة تنطلق من تحديد الوظائف الرئيسية لهذه التقارير ، وأن الاطراف التى تؤثر وتتأثر بوظيفة إعداد التقارير المالية هى إدارة المنشاة وما يتبعها من محاسبين ومراجعين داخليين بصفتها المسؤلة عن اعداد التقارير المالية وتوصيلها لأصحاب الشأن ، ومهنة المحاسبة والمراجعة بصفتها المسؤلة عن فحص ومراجعة هذه التقارير وتحديد وتطوير مبادئ المحاسبة والمراجعة ، وايضاً مستخدمى التقارير المالية خارج المنشاة ، لذلك تحتاج إدارة أى مشروع الى المعلومات والتقارير المالية لأداء وظائفها بكفاءة وفعالية ، ولاشك ان النظام المحاسبى بالمصارف يعد المصدر الأساسى للحصول عليها والتى تمثل أساساً هاماً لإتخاذ اى قرار إدارى ناجح .

تلعب المصارف التجارية دوراً هاماً فى تحديد حجم الائتمان بالدولة وفى تحديد حجم المدخرات والاستثمارات وتوجيهها الى نواحى النشاط الأقتصادى المعين ، فالتقارير المالية الخاصة بعمليات المصرف ، والتقارير الخاصة بمراكز الربحية وتحديد نتيجة نشاط كل مركز وكل نشاط تعتبر من أهم أنواع التقارير لما تتضمنه من معلومات تمثل عنصراً أساسياً فى إتخاذ القرارات الإدارية والمالية فى المصارف.

مشكلة البحث

يسعي البحث الي دراسة وتحديد حلول لمشكلة البحث والتي تتمثل فى الأسئلة التالية :

١. الى أى مدى يمكن تقويم أداء المصارف التجارية من خلال التقارير المالية ؟
٢. الى أى مدى يمكن تقويم كفاءة الاداء المالى المصارف التجارية من خلال التقارير المالية ؟
٣. هل التقارير المالية تفى بإحتياجات المصارف التجارية لإتخاذ قرارات الائتمان ؟
٤. على من تقع مسؤلية كفاءة التقارير المالية ، المنشأة أم المهنة ؟

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الأتى :

١. تمثل التقارير المالية أداة من أدوات الاتصال والتبليغ التى تقوم بوظائف تلخيص وعرض البيانات المحاسبية ، وتعتبر إحدى المقومات الرئيسية للنظام المحاسبى فى المصارف التجارية .
٢. التقارير المالية هى إحدي مقومات النظام الرقابى الذى يخدم الإدارة فى جميع مستوياتها المختلفة .
٣. التقارير المالية حلقة وصل بين المستويات الادارية المختلفة فى المصرف مما يمكن من توصيل وشرح الأهداف والسياسات التى تستهدفها الخطة الموضوعة ، وجمع البيانات والمعلومات عن الاداء الفعلى ونقلها الى الادارة العليا او المستويات الادارية المختلفة المسؤلة عن الرقابة وتقييم الاداء.
٤. تعتبر التقارير المالية المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبى فى المصارف التجارية لإتخاذ القرارات .
٥. تقّوم التقارير المالية كفاءة اداء المصارف التجارية .

أهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

١. دراسة التقارير المالية من حيث مفهومها واهدافها وأهميتها وخصائصها وطبيعة المعلومات المنتجة فيها .
٢. التعرف على التقارير المصارف التجارية وطبيعة انواعها .
٣. بيان دور التقارير المالية فى تقويم المصارف التجارية .
٤. دراسة مدى تقويم التقارير المالية لكفاءة آداء المصارف التجارية .
٥. دور البنك المركزى فى اعداد التقارير والمعايير التى يلزم بها المصارف التجارية .

فرضيات البحث

يسعى البحث الى إختبار الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى

التقارير المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية تمكن من تقويم اداء عمل المصارف التجارية .

الفرضية الثانية

تتأثر كفاءة أداء عمل المصارف التجارية بمدى مصداقية التقارير المالية .

الفرضية الثالثة

يعتمد البنك المركزى على نوعية وكفاءة تقارير المصارف التجارية فى اتخاذ القرارت الهامة بالنسبة للمصارف .

منهجية البحث

يستخدم البحث الإسلوب التاريخي لتتبع الدراسات السابقة فى هذا المجال ، والاسلوب الاستنباطي والإستقرائي والتحليل الوصفي وإستخدام إستمارة الإستبيان وتحليلها بواسطة الطرق الإحصائية ، بالإضافة إلى المراجع والمصادر العلمية ذات العلاقة المباشرة بالدراسة .

حدود البحث

حدود المكانية : عينة من المصارف التجارية السودانية .

حدود زمانية : ٢٠٠٩م .

هيكل البحث

تضمن البحث مقدمة وثلاث فصول وخاتمة ، تضمن الفصل الأول ماهية التقارير المالية وأحتوى المبحث الأول على مفهوم وأهداف التقارير المالية ، والمبحث الثاني على خصائص جودة المعلومات المحاسبية . أما الفصل الثاني تناول التقارير المالية وكفاءة آداء المصارف التجارية ، وتضمن المبحث الأول على دور

وأهمية التقارير المالية فى المصارف التجارية والمبحث الثاني على أثر التقارير المالية قى مدى كفاءة أداء المصارف التجارية . وخصص الفصل الثالث للدراسة التطبيقية ، ثم النتائج والتوصيات .

الدراسات السابقة

١. دراسة إسماعيل محمد احمد شبو،٢٠٠٧م (أهمية المعلومات الماليه لإسواق الاوراق الماليه) [١]
تناولت الدراسه أهمية القوائم والتقارير المالية المنشوره فى توفير المعلومات والمؤشرات الماليه للمتعاملين فى اسواق المال ، ودورها فى اتخاذ وترشيد القرارات التمويليه والاستثماريه ، تمثلت أهمية الدراسة فى قله وجود دراسات علميه عن المعلومات والمؤشرات الماليه للمتعاملين بسوق المال ودورها فى اتخاذ وترشيد القرارات الاستثماريه والتمويليه المناسبه ، ولبيان اهميه وجود خطط وبرامج تساعد فى تطوير ورفع رؤس أموال الشركات المدرجة بالسوق المالى بما يمكن من جذب المستثمرين والمساهمة فى التنميه الاقتصاديه ومواكبة التطورات العالميه ، تلخص هدف الدراسة فى التعرف على أهمية القوائم والتقارير الماليه المنشورة فى توفير المعلومات الماليه الملائمه للمتعاملين فى اسواق المال ودورها فى اتخاذ وترشيد القرارات التمويليه والاستثماريه ، والتعرف على الظروف المحيطه بالشركات المدرجة بأسواق المال وتأثيرها على الهيكل التمويلى وعلى حجم التداول فى اسهم الشركات المدرجة بالسوق وبالتالى تقديم مقترحات وتوصيات تساهم فى رفع مستوى الشفافيه والمصداقيه فى اسواق المال . لقد اعتمدت الدراسه على المنهج العلمى الشامل لكى يتم من خلاله جمع الحقائق العلميه التى تتعلق بأهداف وفروض الدراسه ، والمنهج الاستنباطى فى تحديد التصور المنطقى لفروض الدراسه والتعرف على انماط المشاكل المرتبطه بها وتصور كيفية معالجة هذه المشاكل ، والمنهج الاستقرائى المعتمد على المصادر الميدانيه من خلال الاستبيان لعينة الدراسه لأختبار صحة الفرضيات والمنهج الوصفى التحليلى ويتمثل فى تحليل نتائج الدراسه الميدانيه وتمثلت حدود الدراسه فى سوق الخرطوم للاوراق الماليه بالاضافه الى سوق ابو ظبى للاوراق الماليه للفتره من ٢٠٠١م-٢٠٠٤م . أظهرت نتئج الدراسة ان القوائم والتقارير المالية المنشوره تمثل مصدراً أساسياً للحصول على المعلومات المالية الملائمه للمتعاملين بالسوق المالى ، وان التحليل المالى يعد إحدى الأدوات المنهجيه التى تساعد فى تقويم الاداء للشركات المدرجه بسوق المال بما يوفره من معلومات ومؤشرات تصلح لتقويم الوضع المالى الحالى والتنبؤ المستقبلى على آداء الشركات المدرجة بسوق المال . أوصت الدراسه بضرورة الزام الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق الماليه بإصدار قوائم وتقارير ماليه ربع سنويه وفقاً للمعايير المحاسبيه الدوليه ، وبضرورة تطوير وتنظيم المعاملات الالكترونيه فى كل من سوقى الخرطوم وابو ظبى للاوراق الماليه من الناحيه الفنيه ومن حيث المعلومات والبيانات التى يوفرها ، وضرورة تبنى سياسات اصلاحيه حكوميه فى المجالات القانونيه والتشريعيه حتى تتم الثقه والشفافيه للمتعاملين بالسوق المالى ، وضرورة انشاء جهات متخصصة تتصف بالحياديه التامه فى مجال الابحاث والدراسات والتحليل المالى بهدف توفير المعلومات والشفافيه باوضاع الأوراق الماليه المدرجة فى السوق وذلك حفاظاً على مصالح جميع الاطراف ذات العلاقه بسوق الاوراق الماليه خدمة للاقتصاد الوطنى .

---

[١] اسماعيل محمد احمد شبو ، **أهميه المعلومات المالية لاسواق الاوراق المالية** (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ٢٠٠٧م) .

يري الباحث أن هذه الدراسة ركزت علي توضيح أهمية ودور المعلومات المالية فى أسواق الأوراق المالية للمتعاملين بأسواق المال فيما يختص بعملية إتخاذ وترشيد قراراتهم التمويلية والإستثمارية ، بينما دراسة الباحث ركزت على التقارير المالية ودورها فى تقييم كفاءة أداء المصارف التجارية .

٢. دراسة أسامة حسن عوض مصطفى ، ٢٠٠٧م (تقويم آداء المصارف السودانية لأغراض الإندماج)[١]

تتمثل مشكلة الدراسة فى أن المؤسسات المصرفية فى حالة تغيير مستمر ولذلك فإن الإدارة تواجه قضية أساسية هي تعديل خياراتها الأستراتيجية بصورة دائمة ، تتبع أهمية الدراسة من الحاجة المستمرة لتحليل وتفسير المعلومات المالية للحكم على المركز المالي للمصرف وعلى السياسات التي ترسمها إدارة المصرف وتتبعها والذي على أساسه يتم إعداد الخطط والسياسات للمستقبل بما يخدم ويحقق أهداف المصرف ، ومما يزيد من أهمية الدراسة ان الاندماج والتملك أصبح سمة علمية خاصة في المؤسسات المصرفية والمالية وان تجارب المؤسسات السودانية متواضعة في هذا المجال ، تهدف الدراسة الى التعرف على مؤشرات وادوات واهداف تقويم الأداء المالي لمصرف الأدخار والتنمية الاجتماعيه ، ومصرف القضارف للاستثمار وعمل مقارنة بينهما ، أعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والوصفى التحليلى ومنهج دراسة الحالة ، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها ، أن تحليل الميزانية العمومية الموحدة وقائمة الدخل للمصرفين فى حالة الإندماج أدي الى نتائج أفضل من حالة وجود كل مصرف منفصل عن المصرف الآخر . وأن الإندماج أدي الى تقوية رأس مال المصرف الجديد والقدره على إدارة العمليات الإستثمارية بصورة أوسع ، وتقويم أداء ومقارنته مع آداء المؤسسات المصرفية العاملة في ذات السوق المصرفي . اوصت الدراسة بضرورة تكوين مصارف تتمتع بمراكز مالية قوية ، وان يتم تحليل قوائمها المالية بصفة دورية للمساعده فى عملية اتخاذ القرار ، وكذلك عند التصفية او الدمج العسرى وبصورة سريعه سيؤدى الى المحافظة على سلامة الجهاز المصرفى ، بالإضافه الى الغاء فرض غرامات على المصارف كوظيفة رقابية للبنك المركزى مع إصدار أساليب عقابيه أخرى لا تؤثر على ربحية المصارف بشكل مستمر .

يري الباحث بأن هذه الدراسة هدفت الى تقويم أداء المصارف السودانية ومقارنتها مع أداء المؤسسات المصرفية الأخري لتحديد أفضلية عملية الأندماج مع بعضها البعض ، بينما هدفت دراسة الباحث الى تقييم أداء المصارف التجارية السودانية من خلال التقارير المالية .

٣. دراسة سلوى طه العوض طه ، ٢٠٠٧م (أثر تحليل القوائم المالية فى اتخاذ القرارات التمويلية بالمصارف التجارية) [١]

---

[١] أسامه حسن عوض مصطفى ، **تقويم آداء المصارف السودانية لأغراض الإندماج** (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية ، رسالة ماجستير غير منشوره ، ٢٠٠٧م)

[١] سلوى طه العوض طه ، **أثر تحليل القوائم المالية فى اتخاذ القرارات التمويلية بالمصارف التجارية** (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشوره ، ٢٠٠٧م)

تطرقت الدراسة الى مدى الاعتماد على التحليل المالى بالمؤسسات الماليه فى إتخاذ القرارات مما ينعكس سلباً على قدرتها على منح التمويل وذلك من خلال استخدام التحليل المالى فى تفسير وتغيير القوائم المالية والمعايير المستخدمة فى ذلك ، ركزت اهمية الدراسة فى ان القوائم المالية بوضعها التقليدى لا تمكن المؤسسة من رقابة الآداء الا بعد صياغة القوائم فى شكل مؤشرات مالية ذات هدف محدد ودلالة معينة فى تشخيص سمات ومتغيرات الاداء بصورة دورية وتوضيح دور التحليل المالى للبيانات المالية فى آداء المشروع وتوفير معلومات ملائمة لمستخدمى البيانات المالية مما تمكنهم من اتخاذ القرارات . هدفت الدراسة الى ابراز اهمية التحليل المالى فى تطوير آداء المؤسسات المالية والاستفادة من بيانات القوائم المالية المنشورة المستخدمة فى التحليل واظهار طرق التحليل المختلفة ومحدداته وادواته استخدمت الدراسة عدة مناهج منها المنهج الوصفى لعرض خلفية عن التحليل المالى والاستدلالى والاستنباطى فى جمع البيانات والمعلومات والتحليلى فى قياس كفاءة الاداء ، توصلت الدراسة الى انه كلما كانت المعلومات المالية فى القوائم والتقارير المالية ملائمة كلما كان التحليل المالى ذا جدوى أكبر وايضاً الدور الذى يلعبه التحليل المالى فى المحافظة على اموال المنشآت . أوصت الدراسة بالإستناد على القوائم المالية على اساس القياس المحاسبى فى التحليل المالى ، واستخدام أشخاص مختصين بالتحليل المالى ولهم خبرة كافية فى هذا المجال للحصول على مؤشرات ذات الصلة باداء المصرف ونشاطاته وللوصول الى درجة آمان اكبر لأستثمارات المصرف ، كما أوصت بتخفيض مقدار السيولة التي يحتفظ بها المصرف بما يسمح باستثمارها فى مجالات اخرى لرفع قيمة الايرادات .

يري الباحث أن هذه الدراسة بينت أثر تحليل القوائم المالية فى إتخاذ القرارات التمويلية فى المصارف التجارية ، وركزت بشكل كبير على صياغة القوائم المالية فى شكل مؤشرات مالية لإجراء عملية التحليل . بينما تضمنت دراسة الباحث أثر التقارير المالية على كفاءة أداء المصارف التجارية فيما يتعلق بالقرارات الإستثمارية والتمويلية معاً .

٤. دراسة سيد احمد محمد احمد عبد العزيز ، ٢٠٠٦م (تقويم كفاءة المصارف التجارية بالسودان فى إدارة السيولة)[١]

إنحصرت مشكلة الدراسة فى إن المصارف التجارية السودانيه قد واجهت العديد من المشاكل نتيجة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعيه‌وان البنك المركزى قد فرض قرارات وضوابط أثرت تأثيراً مباشراً خلال الفترة من ١٩٩٢م-٢٠٠٢م ، ومن ابرز تلك القرارات قرار استبدال العملة وما صاحبه من اجراءات مثل السماح لجهات خارج القطاع المصرفى الاطلاع على ارصدة العملاء ، اضافة الى ان البنك المركزى أصدر العديد من المنشورات واللوائح والسياسات التمويليه بهدف تنظيم العمل المصرفى والتى لم يحالفها التوفيق وأضرت به ، كما ان إستحداث نظام الغرامات والذى أثر على ربحية المصارف . ان هذه الاحداث أدت الى احجام

---

[١] سيد احمد محمد احمد عبد العزيز ، **تقويم كفاءة المصارف التجارية بالسودان فى إدارة السيولة** (الخرطوم: جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، ٢٠٠٦م)

العملاء عن الايداع والتعامل مع الجهاز المصرفى مما أدى الى ان بنك السودان قام باستبعاد بعض المصارف التى عجزت عن الوفاء بمتطلبات المسحوبات اليوميه من غرفة المقاصة ومن جانب اخر الكشف عن إحتمال وجود فائض نقدى لاستثماره لتحسين الأرباح المطلوبة ، كما ان كفاءة المصارف التجارية فى إدارة سيولتها النقدية ترتكز على محورين ، الأول قياس التدفقات النقدية ورصيد النقص او الفائض والثانى سداد النقص وإستغلال الاموال الفائضة . هدفت الدراسة الى تقويم وقياس كفاءة آداء المصارف التجارية العاملة بالسودان فى إدارة السيولة النقدية من خلال الواقع العملى وعن طريق التحليل المالى للقوائم المالية ، والتنبؤ بحجم التدفقات النقديه الداخله والخارجه ، والتعرف على مدى كفاءة المصارف التجارية فى الوفاء بالالتزامات التى عليها من خلال الاستجابه الفورية لطلبات السحب المقدمة من المودعين بكل يسر وسهولة ، وان تقويم قدرة المصارف التجارية الاستفاده من الاموال النقديه الفائضه عن طريق استغلالها بالطريقه المثلى والصحيحة ، تمثلت أهمية الدراسة فى ان كفاءة المصارف التجارية بالسودان تتطلب وجود الكفاءات الإدارية الواجب توافرها من خلال التأهيل ، وخاصة العاملين بأقسام الشئون المالية والاستثمار ، وكذلك إدخال التقنيات المصرفية الحديثة والتى تساهم فى إدارة السيولة والرقابة من قبل البنك المركزى وتزويد المصارف التجارية بالنصح والارشادات ، أتبعت الدراسة المنهج الوصفى فى وصف وتنظيم البيانات بغرض الوصول الى استنتاجات تساهم فى فهم وتقويم كفاءة المصارف التجارية من خلال القوائم المالية بالمصارف التجارية ، الاستدلالى فى جمع البيانات والمعلومات والاستقرائى فى دراسة التطبيقات العملية . توصلت الدراسة الى نتائج منها غياب الآليه الدائمة لقياس وتقويم السيولة النقدية بالمصارف بالسودان أدت الى عجزها عن ادارة السيولة النقديه بالصورة الصحيحة ، ذلك عن طريق التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ، والكشف عن إحتمال حدوث عجز مالى لسداده او فائض لأستثماره ، كما ان المصارف التجارية بالسودان إستطاعت ان تفى بجميع الإلتزامات وبالتالى لم تواجه مشاكل فى السيولة ، إضافة الى انها لم تتمكن من إستغلال لسيولة النقدية الفائضة والتى مصدرها الموارد الخارجية وخاصة الودائع استغلالاً امثل للوصول الى الغايات والأهداف المحققة . أوصت الدراسة بضرورة انشاء مراكز للتكلفة تعنى بتحليل وتحديد التكلفة والعائد للخدمات المقدمة للعملاء ، وضرورة إدخال واستحداث التقنيات الحديثة من وسائل الاتصال واجهزة الحاسبات الاليه ،وتاهيل العاملين سوى داخلياً او خارجياً ، وان اجهزة الرقابة الداخلية بالمصارف تمثل الضمانة الحقيقية للتطبيق السليم ومتابعة ادائها للتأكد من كفاءتها .

يتضح من الدراسة بأنها تناولت تقويم كفاءة المصارف التجارية فى إدارة السيولة النقدية من خلال الواقع العملي عن طريق التحليل المالي . بينما تناول الباحث تقويم كفاءة المصارف التجارية من خلال التقارير المالية .

٥. دراسةعبد الشكورعبدالرحمن موسى الفرا ، ٢٠٠٥م (أهمية البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية فى ترشيد قرارات الاستثمار فى الطاقات الانتاجيه)[1]

---

[1] عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفرا ، **أهمية البيانات والمعلومات المحاسبية فى ترشيد قرارات الاستثمار فى الطاقات الانتاجية** (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،٢٠٠٥م)

تناولت مشكلة الدراسة ضرورة تحديد البيانات والتقارير المحاسبية المناسبة والملائمة التى تساعد على اتخاذ القرار الاستثمارى الذى يضمن ترشيد الإنفاق الاستثمارى وتحقيق الربح ، وهذه البيانات والمعلومات المحاسبية تتمثل فى البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة لمرحلة ظهور الافكار الاستثماريه والبيانات والمعلومات الملائمة لمراحل دراسات الجدوى التسويقيه والفنيه والماليه ، ومرحلة التقييم المالى للمشروع الاستثمارى الصناعى إذ أن النظام المحاسبى هو الأساس لنظام المعلومات بالمشروع والذى يختص بتجميع وتصنيف وتشغيل وتوصيل البيانات ، والمعلومات المحاسبيه المناسبة والتى تتعلق بالأحداث الماليه التى قام بها المشروع خلال فتره مالية محددة ، ونظراً لأهمية دور البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية فى التخطيط والرقابه واتخاذ القرار فقد تم اختيار المشروعات الصناعيه لمعرفة مدى إعتمادها على البيانات والتقارير ، والمعلومات المحاسبيه المناسبة والملائمة بشكل صحيح وسليم فى اتخاذ قراراتها الاستثمارية فى الطاقات الانتاجية للمشروعات الاستثماريه الصناعيه ، ومدى مساهمة النظام المحاسبى فى توفير البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبيه المناسبة والملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية للتوسع او الاحلال ، و تقويم مدى ملائمة البيانات والمعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاستثمارية فى المشروعات الصناعيه ، من اهداف الدراسة وضع إطار علمى لمفهوم وطبيعة القرارات الاستثمارية والتعرف على دور البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية فى ترشيد قرارات الاستثمار ، ومدى مساهمة النظام المحاسبى فى توفير البيانات والتقارير ، ومدى الاعتماد على البيانات والمعلومات المحاسبية المناسبه والملائمة فى مراحل اتخاذ القرار ، اهمية الدراسة تتمثل فى قيام المستثمرين بأنشاء العديد من المشروعات التى تزيد عن قيمة السوق مما يجعل تلك التكاليف الاستثمارية أموالاً مجمدة والتى كان يمكن ان تستثمر فى مشروعات آخرى ذات عائد . اتبعت الدراسة المنهج الوصفى فى وصف وتصنيف وتنظيم البيانات والمعلومات المحاسبيه للوصول الى اتخاذ القرار والاستدلالى والاستنباطى فى جمع المعلومات والبيانات والاستقرائى فى دراسة التطبيقات العمليه ، توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها ، إن وجود نظام التقارير المحاسبية على مستوى مركز المسؤليه يساعد على اتخاذ القرارات بالمشروعات الصناعيه ، وان وجود نظام التقارير الماليه على مستوى مركز المسؤلية أصبح تعتمد عليه كافة المشروعات الصناعيه ، وان البيانات والمعلومات المحاسبيه لدراسة السوق فى المشروعات الصناعيه ذات الطاقة الانتاجيه الكبيره والمتوسطة والصغيره تساعد على اتخاذ قرار بالإنكماش والتوسع فى منتج معين او فى منطقة جغرافيه وتفيد فى خطوط الانتاج ، وإن تخطيط الطاقات الانتاجيه للمشروعات الاستثماريه الصناعيه تمثل أهمية كبيره فى اعداد دراسات الجدوى ، أوصت الدراسة بضرورة عقد دورات بصفة دورية لرجال الاعمال لتوضيح أهمية ودور البيانات والمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية فى ظهور الفرص الاستثمارية ، وضرورة نشر القوائم الماليه لكل مشروع استثمارى ومراعاة معيار العرض والافصاح ، والزام الشركات بنشر تقارير ماليه دورية وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة الدوليه ، والأهتمام بتقارير التكاليف التى توضح تطور تكلفة منتجات المشروع لعدة فترات ماليه والاستمرار فى تطوير وتحديث نظم المعلومات المحاسبيه الآلية ونظام المحاسبة الماليه ونظم محاسبة التكاليف ، وجود نظام متكامل

للبيانات والمعلومات المحاسبية من خلال مكننة البيانات والمعلومات وتوفير برامج خاصة لتشغيلها وتبويبها وتحليلها وحفظها وإصدار التقارير الدقيقة والسليمة فى الوقت المناسب .

يري الباحث أن هذه الدراسة وضعت إطار علمي لمفهوم وطبيعة القرارات الإستثمارية والتعرف على دور البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية فى ترشيد قرارات الإشتثمار . بينما تناول الباحث تقويم كفاءة المصارف التجارية من أجل إتخاذ كافة القرارات .

٦. دراسة أبوبكر سعيد محمد الزنين ، ٢٠٠٤م (مدى توافق السياسات المحاسبية المتبعه بالمصارف التجاريه فى الجماهيرية العظمى مع معيار المحاسبة الدولى رقم(١))[١]

تمثلت مشكلة الدراسة فى ان تطبيق معيار المحاسبة الدولى رقم (١) على القوائم الماليه تعتبر الخطوه الاخيره فى سلسلة خطوات المحاسبه الماليه والهادفة الى تصنيف وقياس أنشطتها الأقتصاديه المختلفة خلال فتره معينة ومن ثم عرضها على الاطراف المستفيدة لمساعدتهم فى اتخاذ قراراتهم ، وظهرت أهمية الدراسة الى تناول موضوع الافصاح وفق متطلبات المعيار المحاسبي رقم (١) والذى يتناول المتطلبات الرئيسيه مثل السياسات المحاسبيه المتبعه فى تقويم الاستثمارات قصيرة وطويلة الاجل ، وأسس تحديد خسائر القروض المتعثرة وتكوين مخصصاتها والطرق المتبعه فى إطفاء هذه الخسائر وتكوين المخصصات الخاصة بمقابلة المخاطر المصرفية العامة ، هدفت الدراسة الى تقويم القوائم المالية بالمؤسسات المصرفيه والتى من خلالها تصنف وتقاس انشطتها الاقتصاديه المختلفة خلال فتره معينه ومن ثم عرضها على الأطراف المستفيده لمساعدتهم فى اتخاذ القرارات وذلك وفق متطلبات المعيار المحاسبى رقم (١) والاثار الناتجة عن تطبيقه ، والوقوف على اهم المشاكل التى تواجه المصارف التجارية فى ملائمة متطلبات معيار المحاسبة الدولى رقم (١) ، أتبعت الدراسة المنهج الوصفى وعمل استمارة استبانة ، توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها ، ان البيانات والتقارير التى تعدها المصارف التجارية تتلاءم مع المعيار الدولى الخاص بالافصاح فى القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية ، وان المعلومات التى يعتمد عليها مستخدمو القوائم المالية فى المصارف التجارية هى مزيج من المعلومات الداخلية والخارجية مما يؤدى الى زيادة حالة التأكد لدى مستخدمو التقارير المالية وايضاً تبين من خلال الدراسة حدوث تغيير فى اسلوب معالجة البيانات وخاصة إعداد التقارير المالية بعد ان تم إدخال الحاسب الالى ، إذ حققت مزايا فى سرعة تشغيل البيانات وسرعة انجاز التقارير والقوائم المالية بأقل جهد وتوفير للوقت مما يخدم مستخدمو القوائم المالية .وقد وضح جلياً من الدراسة ان تطبيق المعيار الدولى رقم (١) الافصاح عن التقارير والقوائم المالية فى جميع مراحل اعدادها يؤدى الى اتخاذ قرار بشكل أفضل .

---

[١] ابو بكر سعيد محمد الزنين ، **مدى توافق السياسات المحاسبية المتبعه بالمصارف التجاريه فى الجماهيرية العظمى مع معيار المحاسبة الدولى رقم (١)** ، (ام درمان : جامعة ام درمان الاسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،٢٠٠٤م) .

يري الباحث أن هذه الدراسة تناولت مدي تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١) على القوائم المالية بالمؤسسات المصرفية وقياس أنشطتها الإقتصادية . بينما تناول الباحث قياس أنشطة المصارف من خلال التقارير المالية .

٧. دراسة مامون مدنى مهدى سبيل ، ٢٠٠٤م (دور التقارير الماليه المنشورة فى جذب الاستثمارات الأجنبيه لأسواق الدول الناميه)[١]

تتمثل مشكلة الدراسة في أثر فاعليه التقارير الماليه المنشورة على قرارات المستثمرين الأجانب فى سوق الاوراق الماليه ، حيث تمد التقارير المستثمرين بالمعلومات التى تمكنهم من اتخاذ القرار الاستثمارى الرشيد ، والتقارير المالية بالرغم من اهميتها فإن اعدادها بالمستوى المطلوب يمثل مشكلة حقيقية ، تنبع أهمية الدراسة فى انها تبحث فى احد عوامل الاستثمارات الخارجية للبلاد ولتهيئة البيئة الملائمة التى تساهم فى خلق عوامل تشجع وتجذب الاستثمارات الخارجية . لا بد من توفير البيانات والمعلومات الماليه وغير الماليه بصورة واسعه إذ تعتبر القوائم والتقارير المالية المنشورة أحد أهم مصادر المعلومات التى يعتمد المستثمرين عليها وغيرهم من المستخدمين عند اتخاذ قرارات الاستثمار والقرارات الاقتصادية الأخرى ، حيث تساعد المستثمرين فى التعرف على طبيعه النشاط الاقتصادى وتحليل وتقويم حركة الاقتصاد فى الدول . وترتكز اهمية الدراسة على فائدة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار الاجنبى فى اسواق راس المال . وبيان اثر المعلومات التى تنتجها التقارير المالية المنشورة فى تنشيط ورفع كفاءة اسواق راس المال ، الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية والمحلية ودرجة إسهام التقارير الماليه المنشوره فى جذب المستثمرين ، اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطى فى تحديد مشكلة الدراسة ومحاورها المختلفة والاستقرائى للوصول للمعلومات وتقييم الادله ، والمنهج التاريخى فى جمع المعلومات من المصادر المختلفة ، توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها ، ان طبيعه المعلومات المحاسبية التى يحتاجها متخذو القرارات الاستثماريه تعتمد على النموذج القرارى المستخدم وعليه فإن التقارير الماليه هى المصدر الرئيسى للحصول على المعلومات وترتكز جودة المعلومات المحاسبيه على مدى فائدتها وملائمتها فى اتخاذ القرارات الاستثماريه ، ويلعب الافصاح دوراً هاماً وبارزاً فى توفير المعلومات الماليه وغير الماليه بالكميه والنوعيه المطلوبة للمستثمرين وغيرهم باسواق الاوراق الماليه ، ان عدم الالتزام بالمعايير المحاسبية الدوليه ومتطلبات الممارسة العمليه المتعارف عليها علمياً أدى الى انخفاض مستوى جودة المعلومات المحاسبيه ، إذ ان نقص الشفافيه فى المعلومات وعدم التشدد فى القوائم والتقارير المالية تتسبب في تدنى مستوى الافصاح المحاسبى ، أوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات المسؤلة بالدولة بالضغط على شركات المساهمة العامه للتوسع فى الافصاح المحاسبي ، والعمل على نشر تقارير مرحلية وقوائم بالتدفقات النقديه وقوائم بالتنبؤات والخطط المستقبليه لإدارات الشركات المدرجة بسوق

---

[١] مامون مدنى مهدى سبيل ، **دور التقارير الماليه المنشورة فى جذب الاستثمارات الأجنبيه لأسواق الدول الناميه** ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٤م)

الخرطوم للاوراق الماليه وبتوفير البيانات والمعلومات اللازمة للمستثمرين الاجانب والمحللين الماليين باسواق الاوراق الماليه .

يري الباحث أن هذه الدراسة تناولت مدي فائدة المعلومات المحاسبية وأثرها على القرارات الإقتصادية ، وتعرف المستثمرين على طبيعة الإقتصادي ، وتحليل حركة الإقتصاد فى الدول . بينما دراسة الباحث تناولت تقويم كفاءة الأداء فى المصارف السودانية .

٨. دراسة المقام محمد منصورعبودي ، ٢٠٠٤م (دورالبيانات والمعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التمويل في المؤسسات المصرفية)[١]

تكمن مشكلة الدراسة في أن المؤسسات المصرفية تواجه صعوبة في عملية اتخاذ قرار منح التمويل أو قد تتعرض إلى مخاطر مالية عند اتخاذ هذا القرار وذلك بسبب اعتمادها على بيانات ومعلومات محاسبية قد لا تتصف بالخصائص النوعية للمعلومات ، فالمعلومات الجيدة هي تلك التي تحدث أثر في سلوك متخذ القرار بمعنى أنها تكون شاملة لكافة إهتمامات مستخدميها وملائمة من حيث الوقت ودرجة الإعتماد عليها أو الثقة فيها ، تبرز أهمية الدراسة من أهمية التمويل لمعظم المنشآت التي تعاني من العجز المالي وذلك للاستفاده منه في تمويل الاحتياجات الضروريه والطارئة وتحقيق الأهداف ، فضلاً عن أهميته بزيادة الأموال للشركة وتقوية رأس مالها من أجل التوسعات والتحسينات التي تنوي الشركة القيام بها لتحقيق هدف معين ، كما يساعد التمويل في دفع عجلة الاقتصاد القومي ، تتمثل أهداف الدراسة في التعرف على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكيفية الاستفادة منها في اتخاذ قرار التمويل ، وتسليط الضوء على مخاطر التمويل وكيفية تجنب تلك المخاطر، والتأكيد على أهمية القوائم المالية كمصدر للمعلومات إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ، أن هنالك خصائص أساسية لتقويم جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في ملائمة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها ودرجة الثقة فيها وان المعلومات الجيدة هي تلك التي تحدث تغييراً في سلوك متخذ القرار بمعنى أن القرار في ظل وجود هذه المعلومات سوف يختلف عن ذلك القرار في حالة غياب هذه المعلومات ، أن سلامة ودقة التحليلات المالية والقوائم المالية للنشاط المعين تعد أساس بناء قرار منح التمويل في المؤسسات المصرفية ، كما أوصت الدراسة بالالتزام بتنوع محفظة القروض بالمصرف وذلك بهدف توزيع المخاطر وتجنب مخاطر التركيز على منطقة جغرافية معينة أو نشاط أو قطاع معين أو عملاء بعينهم ، وأن ترقية العمل المصرفي بالمصرف عن طريق التوسع في استخدام الحاسوب ووسائل التقنية الحديثة الأخرى المتاحة لتقديم منتجات مصرفية حديثة تستلهم التطورات العالمية ، وأن على إدارة الاستثمار التحري عن مصداقية وصحة المعلومات التي على أساسها يتم قبول أو رفض طلب التمويل وذلك عن طريق الزيارات الميدانية وتتبع الأحداث الاقتصادية والسياسية

---

[١] المقام محمد منصور عبودي ، **دور البيانات والمعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التمويل في المؤسسات المصرفية** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٤م)

والاستعانة بأشخاص ذوى خبرة في هذا المجال وأن أفضل اختيار العمليات الاستثمارية التي تدر عائداً أكبر وبأقل تكلفة ممكنة .

ركزت هذه الدراسة على بيان أهمية القوائم المالية كمصدر للمعلومات ، وهدفت الي التعرف على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكيفية الاستفادة منها في اتخاذ قرار التمويل . بينما ركز الباحث على التعرف الى تقارير المصارف التجارية وطبيعة أنواعها .

٩. دراسة أشرف خوفو عزيز ، ٢٠٠٢م (إستخدام التحليل المالى لأسس القياس المحاسبى فى القوائم المالية لتقويم كفاءة الاداء بالقطاع المصرفى) [١]

تناولت الدراسة إمكانية استخدام التحليل المالى للحصول على مؤشرات تقويم كفاءة آداء المشروعات، والتعرف على المخاطر المستقبلية وذلك من خلال أساسيات القياس المحاسبى ، وتوضيح دور القوائم المالية او أسس القياس المحاسبى فى تقويم كفاءة آداء العمليات المختلفه ، هدفت الدراسة الى توضيح أهمية التحليل المالى فى الاستفاده من بيانات القوائم المالية ، وبينت اهم المؤشرات والنسب التى تستخدم لبيان كفاءة آداء المشروعات وتوضيح القوائم المالية المستخدمة فى التحليل والفروض والمبادئ المحاسبية المتبعه فى القياس المحاسبى لإعداد بيانات القوائم المالية ، إستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطى والاستقرائى لأختبار مدى صحة الفروض والمنهج الوصفى فى دراسة الحالة ، أوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة الافصاح المحاسبى فى القوائم والتقارير المالية وذلك على حسب معايير المحاسبة المتعارف عليها ، والعمل على تاهيل المحاسبة بطرق التحليل المالى كما أوصت بالمحافظة على راس المال العامل بصورة مؤجله للحد من المشاكل التى قد تعترض سير المصارف .

يري الباحث أن هذه الدراسة تناولت توضيح دور القوائم المالية فى الحصول على مؤشرات تقويم كفاءة آداء المشروعات والتعرف على المخاطر المستقبلية وذلك من خلال اساسيات القياس المحاسبى ، فيما تناولت دراسة الباحث مدي تقويم التقارير المالية لكفاءة أداء المصارف التجارية .

١٠. دراسة جهاد محمد ميرغنى الحسن ، ٢٠٠٢م (تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية السودانية) [٢]

تتمثل مشكلة الدراسة فى طبيعة العلاقة بين نسبة إجمالى الاحتياطيات النقدية والعائد على الأصول لدى المصرف السودانى الفرنسى و السعودى السودانى وطبيعه العلاقة بين كفاءة تشغيل الموارد والعائد على الودائع وبين تكلفة التمويل ونسبة العائد على الاصول ، وتوضيح العلاقة بين ضوابط منح التمويل ونسبة العائد على الاصول ، وتتمثل أهمية الدراسة فى ان المصارف التجارية السودانية تقوم بدور رئيسى على مستوى الاقتصاد القومى فى تعبئة المدخرات وتوظيفها فى أوجه الاستثمار المختلفة ، وتحديد اى من المصرفين موضوع الدراسة البنك السودانى الفرنسى ام السعودى السودانى أفضل أداءاً والأسباب التى أدت

---

[١] أشرف خوفو عزيز ، **إستخدام التحليل المالى لأسس القياس المحاسبى فى القوائم المالية لتقويم كفاءة الاداء بالقطاع المصرفى** (الخرطوم : جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رساله ماجستير غير منشوره ، ٢٠٠٢م)

[٢] جهاد محمد ميرغنى الحسن ، **تقويم الاداء المالى للبنوك التجارية السودانية** (الخرطوم : جامعة الخرطوم ، رسالة ماجستير غير منشوره ، ٢٠٠٢م)

الى ذلك ، هدفت الدراسة الى التعرف على السياسات النقدية التى يصدرها بنك السودان والتى تختص بأداء المصارف التجارية السودانية ، و التعرف على الجهاز المصرفى السودانى والمشاكل التى يواجهها والاصلاحات المصرفية التى تمت به ، توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها ، إجراء مقارنات بين طبيعه آداء المصرف السودانى الفرنسى والسعودى السودانى ، وأن ضوابط منح التمويل يؤدي الى تقليل حالات العسر المصرفي ، أوصت الدراسة بضرورة قيام البنك المركزى بالحد من الزيادة المتلاحقه فى نسبة الاحتياطى النقدى القانوني حتى تتمكن البنوك التجارية من توظيف مواردها ، وضرورة مكننة العمل المصرفى من أجل خدمة مصرفية متطورة ، وأن تركز المصارف التجارية على الودائع الاستثمارية قصيرة الاجل حتى تتمكن من تحقيق مردود أعلى إذ ان الاستثمارات طويلة الاجل تتسبب للمصارف بالكثير من المشاكل مثل تعثر التمويل المصرفى .

يري الباحث بأن هذه الدراسة سعت إلى معرفة طبيعة العلاقة بين نسبة اجمالى الاحتياطيات النقدية والعائد على الأصول لدى المصارف المختلفه ، وطبيعه العلاقة بين كفاءة تشغيل الموارد والعائد على الودائع ، وبين تكلفة التمويل ونسبة العائد على الاصول ، بينما تسعي دراسة الباحث الى معرفة طبيعة أثر التقارير المالية على كفاءة أداء المصارف التجارية بالسودان .

١١. دراسة هيثم احمد عثمان محمد ، ٢٠٠٠م (التحليل المالى للأغراض المصرفيه)[١]

ركزت الدراسة على ان الشركات والمصارف السودانية لا تضع فى الاعتبار أهمية للتحليل المالى ودوره فى تطور المنشآت وتقدمها وازدهارها ، فإن معظم المنشآت السودانيه لا تدار بطريقة علمية بالرغم من وجود الكثير من الخبرات فى هذا المجال ، مما انعكس على قدرة الشركات والمصارف السودانية على المنافسة مما سيسبب خطراً فى الاعوام القادمة ، هدفت الدراسة الى إظهار اهمية التحليل المالى فى تطور المنشآت والمصارف وتطوره وكيفيته وطرقه المختلفه واساليبه ومحدداته ، إعتمدت منهجية الدراسة بشكل أساسى على جمع البيانات والمعلومات من واقع السجلات الداخلية للمصارف وذلك من خلال نتائج الاعمال والميزانيات واجراء التحليل المالى عليها واستخدمت الدراسة نموذج الاستبيان ، بينت الدراسة عدة نتائج منها ، ان إهتمام المصارف بالتحليل المالى بتخصيصه لقسم الشئون المالية يتطلب ان تكون المصارف فى وضع مالى مستقر. أوصت الدراسة بأنه من الضرورى ان تخصص المصارف لكل شركة او عميل يمنحها تمويل كشفاً منظماً يظهر التطورات التى تطرأ على بنود الميزانية وعلى النسب ذات المدلولات المهمة من خلال عدة سنوات ، كذلك لا بد من مقابلة اوضاع الشركة مع أوضاع شركات مماثلة لتكّون المصارف فكرة صحيحة عن وضع الشركة ، وفى بعض البلدان تضع مؤسسات متخصصة معدلات لكل نوع من انواع الشركات بحيث يسهل على محلل الميزانيه ان يقابل اوضاعها بتلك المعدلات ، وأن الكثير من الشركات تنشط

---

[١] هيثم احمد عثمان محمد ، **التحليل المالى للأغراض المصرفية** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رساله ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٠م).

أعمالها فى مواسم معينة خلال السنة وليس فى أخرها لذلك فإن الميزانيه فى نهاية السنة لا تعطى الفكرة الصحيحة عن اوضاع الشركة ولابد للمحلل من أن يطلب ميزان مراجعة لأشهر متتاليه خلال السنة .

هدفت هذه الدراسة الى إظهار أهمية التحليل المالى فى تطور المنشآت والمصارف وتطوره وكيفيته وطرقه المختلفه واساليبه ومحدداته . بينما هدفت دراسة الباحث الي إظهار أهمية دور التقارير المالية فى تقويم كفاءة أداء المصارف التجارية .